رؤية مقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة بالمحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية د/أسماء أبو بكر صديق مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية بالوادي الجديد- جامعة أسيوط

ملخص :

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، وإحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي يطلق عليها اسم مراكز تنمية المشروعات الصغيرة لتتخذ منها الجامعات مقاراً لدراسة مشكلات تلك المشروعات وتوفير التدريب اللازم لها وابتكار أفكار وبرامج لتسويق منتجاتها ودعمها وتنميتها بما يخدم المجتمع المحيط.

وإذا كان العالم قد شهد تحولات اقتصادية كبيرة خلال العقود الماضية من خلال المشروعات الصغيرة والتي لعبت دوراً أساسياً في عملية التنمية والتطور الاقتصادي، كما أن دول العالم ذات الاقتصاديات المتطورة قد بذلت جهوداً كبيرة من اجل دعم تلك المشروعات الصغيرة لذلك قامت الدراسة بتسليط الضوء علي بعض الاتجاهات العالمية في هذا المجال بهدف وضع رؤية مقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة بالمحافظة في ضوء بعض تلك الاتجاهات.

ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي نظرا لمناسبته لطبيعة الدراسة، وبناء علي النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع رؤية مقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة بالمحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية، ومن أهم التوصيات التي أشارت إليها الدراسة ضرورة توفير الجامعة للدعم المالي اللازم للمركز المقترح كذلك توفير العاملين فيه من ذوي الخبرة والكفاءة في المجالين الاداري والتجاري.

ABSTRACT

Community service is one of the most prominent functions of the university at the moment, including availability of climate that allows effective in view and work participation, and to contribute to community building and solving problems, and one of the means to achieve the allocation of places in higher education institutions dubbed the small business development centers to take them universities centers to study problems such projects and provide the necessary training and have come up with ideas and programs to market their products, support and development to serve the surrounding community.

If the world has witnessed great economic transformation over the past decades through small projects, which played a key role in development and economic development process, and the countries of the world with advanced economies have made great efforts in order to support those small projects that the study shed light on some of the trends global in this area in order to develop a vision to support the proposed Assiut University of New Valley branch of small projects to maintain in light of some of these trends.

The study used a descriptive approach due to the appropriateness of the nature of the study, and based on the findings of the study was the development of the vision proposed to support Assiut University of New Valley Branch of small projects to maintain in light of some of the global trends, and the most important recommendations referred to the need to provide the university for financial support necessary for the proposed center as well as providing its employees with experience and competence in the areas of administrative and commercial.

مقدمة

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمعات وتنميتها وذلك من خلال إسهام مؤسساته المختلفة في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسة ثلاث هي التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي، إضافة إلي خدمة المجتمع⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة وهى وظيفة خدمة المجتمع فأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعليمية، أو برامج تكاملية، أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح أبوابها على المجتمع، لأنه عندما تنعزل الجامعة من المجتمع وتتخلى عن الوعى بما حولها وبمن حولها تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضا، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به^(۲).

أي أن الوظيفة الثالثة للجامعة تقوم على تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتجاجات، من خلال مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات مجتمع ومعاهد ومراكز بأنواعها المختلفة، ويرى المختصون أن أهداف تلك الوظيفة إما أن تكون معرفية تتمحور حول المعرفة ونشرها في المجتمع، أو اقتصادية تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والإفادة من خبراته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية، وإما اجتماعية تقود للاستقرار بالمجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته الاقتصادية

وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية نجد العديد من النماذج العالمية الناجحة في ذلك المجال ففي فرنسا نجد أن الجامعات والمراكز البحثية قامت بإنشاء شركة علمية مشتركة فيما بينها تسمى(SATT) تكون حلقة وصل بين الجامعات والمعامل البحثية والعالم الاجتماعي والاقتصادي ومهمتها تقوم على تحويل الاكتشافات إلى تطبيقات ملموسة، وتلبية احتياجات الشركات بما يسهم في إفادة المجتمع ونشاطها يترجم بتسجيل براءات الاختراع وتحويل تقنيات الجامعة والمعامل إلى فرص تجارية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد معهد ماساتشوستس الشهير بـMIT ، يقوم بربط التعليم ببناء المعرفة المتزايد مما يسهم في خدمة المجتمع، حيث حفظ الأطعمة والمأكولات، وتطوير أنظمة التوجيه الملاحية، وتطوير الأطراف الصناعية والتصوير الضوئي السريع⁽⁾.

إلي جانب النماذج السابقة نجد أن العديد من الجامعات قامت بإنشاء مراكز لدعم المشروعات الصغيرة بالجامعات كوسيلة من وسائل خدمة المجتمع في المجال الاقتصادي^(ه) حيث أن وجود مثل هذه المراكز بالجامعات يمكنها من أن تحقق العديد من الإيجابيات وتساعد الشباب على التفكير والتخطيط لمستقبل افضل سواء بإقامة المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة الملكية أو بتدريبهم على اكتساب العديد من المهارات التي يتطلبها سوق العمل وتدريب وتحفيز الشباب على الإقدام على العمل الحر الخاص، وبالتالي فإنها سوف تؤدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تطوير التعليم وخفض البطالة واكتساب الشباب لمهارات جديدة تتناسب مع عصر التكنولوجيا الذي نعيشه الأن⁽¹⁾.

ولقد أثبتت خبرات العديد من الدول المتقدمة نجاح تلك المراكز في تدريب الشباب على اكتساب المهارات، والسلوكيات التي يتطلبها سوق العمل، ولا يوفرها له النظام التعليمي الحالي^(٧)، وريما كان ذلك راجعاً إلي أن هناك تركيزاً واضحاً من قبل المعنيين بشؤون الاقتصاد في مختلف الدول على الدور المهم الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في إنشاء اقتصاد وطني متين خاصة وأن هذه المشروعات تقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة ودعم المشاريع الكبيرة ومدها بالكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة من جهة أخرى^(٨)، من دولة لأخرى، فهي تتخذ شكل وزارة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، أو إدارة تابعة لإحدى الوزارات كما في كندا وسنغافورة، أو هيئة عامة كما في كوريا، أو صندوق اجتماعي كما في مصر أو مراكز تابعة للحامعات^(٩). وإذا كان هناك تركيز في الأونة الأخيرة علي أهمية العلاقة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية بمختلف انواعها بشرط تخطيط وتنظيم تلك الشراكة وفق أسس معينة حيث اثبتت تجارب العديد من الدول المتقدمة وخصوصا في دول الاتحاد الاوربي أن تلك الشراكة قادرة علي دعم الافكار الابداعية في المجتمع كما أنها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة^(...)، وإذا كانت المجتمعات بأنواعها المختلفة في حاجة إلي تلك الشراكة ما بين الجامعات والمؤسسات الصغيرة فإنه في المجتمعات العمرانية المحديدة وخصوصا الصحراوية منها تكون الحاجة لتلك الشراكة أكبر وذلك للاهتمام بالشباب في تلك منها تكون الحاجة لتلك الشراكة أكبر وذلك للاهتمام بالشباب في تلك منها تكون الحاجة لتلك الشراكة أكبر وذلك للاهتمام بالشباب في تلك مناطق ومدن معينة تتميز بمزايا تجتدب إليها رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية مناطق ومدن معينة تتميز بمزايا تجتدب إليها رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية الكبيرة، مما يتسبب بخلل في التوازن التنموي المغرافي وما ينتج عنه من آثار الكبيرة، مما يتسبب بخلل في التوازن التنموي المغرافي وما ينتج عنه من آثار التصادية واجتماعية^(...)

من هنا جاءت الدراسة الحالية للبحث في دور احدي الجامعات المصرية وهي جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد في دعم المشروعات الصغيرة بالمحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية باعتبارها بارقة أمل في إيجاد فرص عمل متميزة للشباب وحل مشكلة البطالة والمساهمة في عملية التنمية بالمحافظة.

مشكلة الدراسة :

لقد أوصى خبراء الاقتصاد والاستثمار في مؤتمرات عديدة ^(١١) بضرورة ربط الجامعة باحتياجات الصناعة والبيئة وحث الشباب علي العمل الحر والمشروعات الصغيرة بالإضافة إلي إعلاء وتغيير الثقافة المجتمعية ونشر الوعي الثقافي بالتوجه نحو المشروعات الصغيرة أملا في تحقيق التنمية وايجاد فرص عمل والتقليل من مشكلة البطالة وزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوي معيشة المجتمع ككل، حيث أن تلك المشروعات تعد من الناحية النظرية والعملية نواه أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المجتمعات باختلاف درجة تقدمها، والذي بات ينعكس في خطط وسياسات التنمية بهدف دعمها ومساندتها، إلا أن الاهتمام بتلك المشروعات وخصوصاً في المناطق الصحراوية مثل محافظة الوادي الجديد ما زال قليلا نسبيا، الامر الذي شكل حافزا للدراسة للخوض في هذا المجال ومحاولة تقديم رؤية مقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد لتلك المشروعات بالمحافظة.

ومما سبق يبرز التساؤل الرئيس التالي:

ما الرؤية المقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة بالمحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية ؟

ويتضرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة ؟ وما هي المعايير المستخدمة في تصنيفها؟ وما أهم خصائصها؟
- ٢- ما هو الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
 - ٣- ما دور الجامعات في تنمية المشروعات الصغيرة؟
- ٤- ما أهم الاتجاهات العالمية في مجال دعم الجامعات للمشروعات الصغيرة ؟
 وما أوجه الاستفادة منها؟
- ٥- ما الواقع الحالي للمشروعات الصغيرة في مصر؟ وما دور الجامعات
 ١٢صرية في دعمها؟
- ٦- ما الرؤية المقترحة لدعم جامعة اسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة في المحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية

- تفعيل دور الجامعة في المجتمع والمشاركة الفعلية في مشاريع التنمية وبرامجها واستراتيجيات التغيير والتطوير فيها.
 - الدور الكبير الذى تلعبه المشروعات الصغيرة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني.
- الميزة الرئيسة لهذه المشروعات وهي انتشارها الجغرافي الواسع وخاصة في المناطق الصحراوية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشاريع الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة بل تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ بها.
- الاستفادة من تجارب وخبرات بعض الدول في تفعيل دور الجامعة في دعم المشرعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى

- ١- التعرف علي مفهوم المشروعات الصغيرة، والمعايير التي تستخدم في تصنيفها وخصائصها.
- ٢- التعرف علي الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية
 ١لاقتصادية والاجتماعية.
 - ٣- التعرف علي دور الجامعات في تنمية المشروعات الصغيرة.
- ٤- التعرف علي أهم الاتجاهات العالمية في مجال دعم الجامعة للمشروعات
 ١لصغيرة وأوجه الاستفادة منها.
- ٥- التعرف علي الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر ودور الجامعات
 ١٢صرية في دعمها.
- ٦- تقديم رؤية مقترحة لدعم جامعة اسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة في المحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية.

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات عن المشروعات الصغيرة ومفهومها وخصائصها ودور الجامعات في دعمها كذلك التعرف علي أهم الاتجاهات العالمية في ذلك المجال.

الدراسات السابقة :

(117) (Saad Darwish ,2014) -1

هدفت الدراسة الي التعرف علي دور الجامعات في تنمية المشروعات الصغيرة، كما قامت الدراسة بعرض بعض الممارسات في ذلك المجال منها الاتجاه الاسيوي والاتجاه الاوربي والاتجاه العربي مع التركيز علي مؤسسات ومراكز ريادة الأعمال، ثم عرضت خبرة الجامعات البحرينية في ذلك المجال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها أن هناك ضعف في دعم الجامعات البحرينية للمشروعات الصغيرة وقد ارجعت الدراسة السبب في ذلك إلي عدم وجود برامج تعليمية داعمة لتلك الشراكة كذلك عدم وجود دورات تدريبية مناسبة من قبل الجامعة تقدم لأصحاب الاعمال في المشروعات الصغيرة.

⁽¹⁴⁾ (Tijana Mitanoski & others,2013) -r

هدفت الدراسة إلي اجراء تحليل مقارن بين مركز دعم المشروعات الصغيرة بجامعة بلجراد في صربياUniversity of Belgrade وأربعة مراكز لدعم المشروعات الصغيرة في جامعة University OF State University of Edinburgh وجامعة UNIVERSITY OF وجامعة University of Edinburgh وجامعة MONTERREY INSTITUTE وكذلك جامعة CENTRAL FLORIDA وذلك من حيث مجموعة من العناصر هي(البرامج OF TECHNOLOGY وذلك من حيث مجموعة من العناصر هي(البرامج التي تقدمها وتخدم ذلك المجال – الندوات – المؤتمرات – ورش العمل-الاستشارات- التدريب- الحاضنات- البحوث) واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن جامعة بلجراد لا تقل اهتماما عن الجامعات الأخرى بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة من خلال العناصر السابقة وأوصت بضرورة انشاء تلك المراكز في كل الجامعات وتفعيل دورها في خدمة المشروعات الصغيرة.

٣- دراسة خليل عبد الفتاح حماد (٢٠١٣م) بعنوان دور كلية العلوم والتكنولوجيا في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة^(١٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور كلية العلوم والتكنولوجيا في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدي طلبة قسم العلوم الأدارية والمالية بنابلس بفلسطين والكشف عما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور الكلية في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة تعزي لمتغيرات الدراسة(الجنس- المؤهل العلمي) وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت الدراسة أن درجة تقدير العينة لدور الكلية في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدي طلبة قسم العلوم الأدارية والمالية متوسط التأثير اذ بلغ الوزن النسبى لذلك الدور ٥.٢٪.

(Monica Plechero, 2009) – £

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي مشاركة الجامعات بولاية فيمتو بإيطاليا في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة بالولاية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلي أن هناك بعض الدعم الذي يقدم من قبل الجامعات لتلك المشروعات في صورة دورات تدريبية وغيرها لكن هذا الدعم غير كافي ليمثل نوع من الشراكة الحقيقية بين الجامعات وتلك المشروعات وبناء علي ذلك قدمت بعض التوصيات لدعم العلاقة فيما بينهما.

(۱۲) (Ariana Çepani,2003) – ۰

هدفت الدراسة إلي التعرف علي خبرة الجامعات الألبانية في دعم المشروعات الصغيرة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما قامت بإعداد استبيان وعرضه علي عينة الدراسة والذي استنبطت من خلاله ان الجامعات الالبانية تحتاج الي دعم اكثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة برامج ريادة الاعمال والحاضنات التكنولوجية.

تعليق على الدراسات السابقة

نلاحظ من الدراسات السابقة أن هناك اتجاه عالميا بدأ يظهر في الآونة الاخيرة حاول أن يربط بين المشروعات الصغيرة والجامعات، إلا أن ذلك الاتجاه لم ينل الاهتمام الكافي عربيا وذلك ما أشارت اليه دراسة Saad Darwish علي الرغم من أهمية ذلك التعاون بين الجامعة والمشروعات الصغيرة في حل مشكلات تلك المشروعات وتنمية المهارات المختلفة لمالكيها وحل المشكلات التي تواجهها من جانب وزيادة مشاركة الجامعة في برامج خدمة المجتمع ودعمها للبرامج التنموية من جانب آخر، ولذلك تحاول الدراسة الحالية وضع رؤية مقترحة لدعم تلك المشروعات من قبل احدي الجامعات المصرية وهي جامعة اسيوط فرع الوادي الجديد نظراً لحاجة تلك المحافظة إلي تنمية ودعم المشروعات الصغيرة.

اجراءات الدراسة :

وفق المنهج المتبع تسير الدراسة كالتالى:

أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير التي تستخدم في تصنيفها وخصائصها . ثانيا: الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: دور الجامعات في تنمية المشروعات الصغيرة.

رابعا: بعض الاتجاهات العالمية في دعم الجامعات للمشروعات الصغيرة وأوجه الاستفادة منها.

خامسا: دور الجامعات المصرية في دعم المشروعات الصغيرة.

سادسا: الرؤية المقترحة لدعم جامعة اسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة في المحافظة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية.

<u>أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير التي تستخدم في تصنيفها</u>

<u>(أولا أ) مفهوم المشروعات الصغيرة</u>

ليس هناك إجماع عام حول المفهوم الأكاديمي للمشروعات الصغيرة لأن هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في تعريف تلك المشاريع مثل طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة، واختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات أهي صغيرة أم متوسطة أم كبيرة فقد يكون عدد العمال في المشروع أو حجم رأس المال أو التكنولوجيا المستخدمة^(١٧).

وبالتالي فإن مفهوم المشروعات الصغيرة يختلف من دولة لأخري، ففي بريطانيا يختلف الأمر حسب القطاعات فقد يكون مشروع ما في قطاع الصناعات الكيماوية صغير الحجم، إلا أنه في الصناعات الهندسية ليس كذلك في حال استخدام ذات المعيار، وفي تايوان عرف المشروع الصغير بأنه أي مشروع رأسماله لا يقل عن ٨٠ مليون دولار تايواني، وعدد العاملين فيه يقل عن ٢٠٠ عامل إذا كان المشروع في قطاع الصناعة أو الإنشاءات أو التعدين، وعن ٥٠ عاملاً لباقي القطاعات^(٨١)، أما في الدول الأوروبية عرفت المشروعات الصغيرة بأنها أي مشروع يقل عدد العاملين فيه عن ٢٥٠ عاملاً

وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً^(۱۰).

كما يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة من منظمة لأخري، فيعرف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يتراوح فيها عدد العمال بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً بالمشروعات المتوسطة^(٢١)، ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة عدا الارض والمباني عن ١٠٠٠دولار^(٢٢). أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدوUNIDO فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل والقصيرة الأجل كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠- ١٥عاملا^(m).

كما تعرف المشروعات الصغيرة بأنها الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل من خلال انتاج تشكيلة من السلع والخدمات وتعتمد بدرجة أكبر علي العمالة الماهرة وغير الماهرة المحلية والتكنولوجيا والخامات المحلية وتركز علي القوة الدافعة للقطاع الخاص والأسر والأفراد والمبادرات الذاتية وتحتاج عادة إلي دعم ومعونة مجتمعية في المجالات الإدارية والتمويلية والفنية التي لا تمتلكها مثل التسويق والمحاسبة والتكاليف والجودة والتمويل والانتاجية والتدريب والتكنولوجيا والمعلوماتية والاستشارات القانونية والمحويل.^(١٢).

كما تعرف بأنها كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر^(١٥).

يتضح لنا من التعاريف السابقة أن هناك تعدد وتباين في تعريف المشروعات الصغيرة كل حسب رؤيته ومبادئه وكذلك البيئة التي يعيش فيها، الشيء الذي يفرض علينا ضرورة تحديد أهم الخصائص والسمات التي تميز هذا النوع من المؤسسات في الحياة الاقتصادية بهدف الإلمام الجيد بمفهومها.

<u>(أولا - ب) المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة -</u>

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي: المعايير الكمية Quantitative Criteria

وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات، وعدد العاملين، وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات،

د/ أسماء أبوبكر صديق

إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشارا وذلك لسهولته في المتعامل، وثباته لفترة من الزمن وكذلك معيار رأس المال المستثمر^(٢٦). المعايير النوعية Qualitative Criteria

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل إدارته وملكيته، وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادة ما يكون المدير مالك المشروع.
 - ٢. تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- ۳. مجال نشاط المشروع عمليا في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- ٤. حجم المشروع يكون صغيرا بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال^(١٧).

ونلاحظ مما سبق أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى.

<u>(أولا - ج) خصائص المشروعات الصغيرة:</u>

تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص من أهمها:-.

- ١. انخفاض الطاقة الانتاجية فقد ساعد التطور التكنولوجي علي إمكانية تجزئة العمليات الانتاجية ومن ثم فقد اتاح للدول النامية الدخول في مجالات انتاجية ومنها مجال الصناعات الكيماوية والتي كانت قاصرة علي الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.
- ٢. انخفاض الاجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلي انخفاض
 الأجور في المشروعات الكبيرة.

- ۳. انخفاض حجم رأس المال وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.
 - ٤. الاعتماد على الخامات المحلية ومن ثم تقل الحاجة إلى الاستيراد.
 - ٥. القدرة على الانتشار الجغرافي.
 - ١٤ التخفيف من حدة التركيز الصناعى.
- مراكز لتدريب العمالة ومن ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة (٢٨).
- ٨. مالك المشروع هو مديره، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشاريع كونها ذات طابع اسري في اغلب الأحيان.
- ٩. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات،
 وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- ١٠ الافتقار إلي هيكل إداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إداريا وماليا وفنيا.
- الله الشكل القانوني (أو انعدامه في بعض الأحيان في حالة المشاريع متناهية الصغر). متناهية الصغر).
 - محدودية تكلفة توفير فرص العمل^(٢٩).
- ١٣. قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب ١٣. قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب.
- ١٤. التجديد والإبداع وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح^(٣١).
- ١٥. تلبية طلبات المستهلكين حيث أن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجهه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير^(rı)
 - ١٦. القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار (٣٣).
 - ١٧. استقطاب العنصر النسائى للعمل فيها^(٣٣).

ومما سبق نلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها، فنمط الملكية الفردية يعتبر من ايجابيات تلك المشروعات حيث يكون مالك المنشأة هو مديرها، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيّف مع المُستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة، كما أن اعتمادها على العمالة غير الأجرية يُكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل، كذلك فإن تلك المشروعات تتميّز بالانتشار الجغرافي المحدود، مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحدودة التي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي بطلباتها، وتتصف أسواق المشروعات الصغيرة بطبيعة تنافسية نظرًا لحرية الدخول والخروج من النشاط ولتعدّد المنشآت الصغيرة العاملة، كما تزيد من جدّة المنافسة في السواق لذلك فإن تلك المشروعات تعتبر من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار ولتعدّد المشرق الصغيرة العاملة، كما تزيد من جدّة المافسة في السوق المتروعات الصغيرة العاملة، كما تزيد من حدّة المنافسة في السوق مان تلك المشروعات المنعيرة العاملة، عما تزيد من حدّة المنافسة في السوق لذلك المترديدة كذلك يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها، فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف الدخرات المحلية، كما المستخدمة وصغرها، فضلاً عن قدرتها على تعبئة وتوظيف الدخرات المحلية، كما المستخدمة وصغرها، فضلاً عن قدرتها على تعبئة وتوظيف الدخرات المحلية، كما يمكن أن تختفي بسرعة نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

<u>ثانيا الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية</u> والاجتماعية

تجمع الآراء على أهمية المشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ويظهر دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال ما يلي:

- ١. المساهمة في زيادة الناتج القومي: حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي.
- ٢. المساهمة في الحد من مشكلة البطالة: تعتبر المشروعات الصغيرة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية^(٢٤).
- ٣. قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرص العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة^(٥٣).
- ٤. تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في انتظار تأمين فرصة العمل لدى القطاع العام أو الخاص^(٢٦).
- ٥. القدرة على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدن^(٣٧).
 - دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية^(٢٨).
 - .٧ قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة.
 - .٨ وسيلة لاستثمار الموارد الأولية المحلية.
- ٩. قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي^(٣٩).

- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات^(٠).
- ١١. أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة^(١).

١٢. دورها الايجابى في تنمية الصادرات^(٢٦).

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والصادرات والعمالة والاستثمار والادخار إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية ودورها المتزايد في خلق فرص عمل جديدة، وقدرتها العالية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

ثالثا: دور الجامعات في دعم المشروعات الصغيرة.

لم يعد دور الجامعات في الآونة الاخيرة يقتصر علي نقل المعرفة إلي الطلاب ولكن أصبحت الجامعات تقوم بإعداد القوي البشرية المؤهلة والقادرة علي الدخول في مجال العمل وايجاد وابتكار افكار جديدة⁽¹⁾.

واحدي مجالات اعداد القوي البشرية للدخول في سوق العمل من قبل الجامعات هو من خلال انشاء مراكز داخل الجامعات لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، وتكون تلك المراكز بمثابة مرجع لكل من الجامعة وافراد المجتمع المحلي عن المشروعات الصغيرة في البيئة المحيطة وكل ما يتعلق بها سواء عدد المشروعات التي تم اجرائها من خلال الشراكة بين الجامعة والشركات الصغيرة، كذلك المساعدات التي تقدمها الجامعات لتلك المشروعات، أيضا المشروعات التي يحتاج اليها المجتمع المحلي ويمكن للجامعة ان تقوم بدعمها⁽¹⁾.

ولقد أشار احد الباحثين إلي أن تلك المراكز ينبغي أن تشجع علي الابداع والابتكار بمعني أنها لا تقبل سوي افكار جديدة كذلك تساند في تحويل تلك

الافكار إلي ممارسات عملية وتنتقي منها ما يتناسب مع البيئة المحيطة علي ان يكون لتلك المراكز حقوق الملكية في تلك الافكار⁽⁶³⁾.

ويمكن للجامعات أيضا أن تدعم المشروعات الصغيرة من خلال إعادة هيكلة المقررات التعليمية بحيث تدرس للطالب المعنى الحقيقي للمشروعات الصغيرة وبهذا يتكون أكبر عدد من المستثمرين الصغار في المجتمع.

أما عن مهام مراكز دعم المؤسسات الصغيرة بالجامعات فهي ما يلي :

- ١- تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المشاكل والمعوقات التي يمكن أن تؤثر على أدائها ورفع مستوى كفاءتها وتحقيق أهدافها.
 - ٢- تحفيز الشباب على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة.
- ٣- تنمية المجتمعات المحلية من خلال تشجيع أفرادها على إقامة المشروعات الصغيرة.
- ⁵ المساهمة في حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب بالقطاع الخاص من خلال تدريبهم بالمركز على السلوكيات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.
 - ⁰ إقامة الدورات التدريبية لإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة.
 - ⁷ إقامة برامج تدريبة على المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

٧- المساعدة في تسويق منتجات تلك المشروعات.

- ^{٨-} مساعدة أصحاب الورش الصغيرة التي تنتج صناعات مغذية تصلح كقطع غيار للصناعات الكبيرة بإقامة معرض دائم لها^(٢١).
- ⁹ التفاعل مع شباب المؤسسات التعليمية ممن لديهم أفكار أو مبادرات فردية يمكن تطويرها لتصلح كأساس لإقامة مشروعات جديدة أو يمكن أن تكون أساساً لحل بعض المشاكل التي تواجه مشروعات قائمة، وتنمية وعى وتشجيع شباب الجامعة وخريجيها على المبادرة والتفكير الابتكاري

والإبداعي وتسهيل طريقهم إلي بدء مشروعات خاصة بهم بشتى الوسائل وذلك إسهاما في القضاء على البطالة بينهم .

- ١- الاتصال برجال الأعمال وتعريفهم بالشباب الذي حضر الدورات التدريبية
 ١٠ المختلفة واكتسب المهارات التي يتطلبونها في عملهم وذلك لكي يمكن
 خلق فرص عمل لهم .
- ١١- بناء قاعدة بيانات كاملة عن المشروعات الصغيرة ومجالات عملها والجهات المستفيدة من خدماتها وغير ذلك من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها والاسترشاد بها في اتخاذ مختلف القرارات .
- ١٢- إجراء الدراسات المسحية اللازمة للتعرف على الأفكار والمجالات التي يمكن أن تتجه إليها المشروعات الصغيرة مع إصدار بيان بهذه الأفكار وتلك الفرص بصفة دورية لتكون متاحة للراغبين في إقامة مشروعات جديدة والمساهمة في إجراء دراسات الجدوى الخاصة بها^(v;).
- ١٣- الاتصال بمصادر التمويل المختلفة والتفاوض معها لصالح هذه المشروعات والتفكير في أساليب غير تقليدية مثل التعاون مع شركات التأمين أو شركات ضمان الاستثمار.
- ٤ ١ تقديم خدمات الاتصال الهاتفي ، الفاكس ، التلكس، الترجمة ، الطباعة، التصوير ، مسك الدفاتر والسكرتارية التنفيذية لهذه المشروعات بدرجة أو بأخرى والتي لا تمكنها قصور مواردها المالية من توفير احتياجاتها من هذه الخدمات بشكل مستقل .
- ١٥- تقديم المشورة في الجوانب الفنية والتكنولوجية والإدارية والتنظيمية والمالية والضرائبية وغير ذلك.
- ١٦ إعداد البحوث والدراسات واقتراح السياسات المرتبطة بمجال المشروعات
 الصغيرة والمتوسطة^(٨).
- ١٧- تنظيم الزيارات الميدانية لوفود رجال الأعمال والخبراء الأجانب والمحامين لهذه المشروعات للتعرف على قدراتها وإنتاجها وتشجيعاً لها على بناء قنوات

اتصال مع هذه الأطراف وفى هذا الصدد أيضا تنظيم المؤتمرات والسمنارات. وتنظيم الزيارات الميدانية للمعارض الأجنبية والمحلية .

- ١٨- دراسة مصادر توريد الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لهذه المشروعات وتقييم قدراتها وتشجيع المشروعات على التعاقد الجامعي وتقديم الدعم والمساندة الفنية اللازمة لها في هذا الجانب .
- المنتجات النهائية من هذه المشروعات وتقييم جودتها وتصميمها وتقديم المنتجات النهائية من هذه المشروعات وتقييم جودتها بحيث وتقديم المساعدة لرفع جودتها وتقليل تكلفتها وتطوير تصميماتها بحيث تصبح أكثر ملائمة للتصدير والاستعانة في ذلك بالمختبرات والخبراء من داخل الجامعة وخارجها .
- ٢٠ تشجيع هذه المشروعات على تبادل الخدمات فيما بينها كأن تكون منتجات أحدها مدخلات لمشروع آخر وتقديم الدعم اللازم لضمان صحة العلاقة بينهما .
- ٢١ مساعدة المشروعات في الحصول على الكفاءات والخبرات التخصصية اللازمة وبالتكلفة المناسبة والتي تتناسب مع قدرات وإمكانيات هذه المشروعات^(١٩).
- ٢٢- استكشاف الفرص التسويقية محليا وخارجيا ومساعدة المشروعات على الاستفادة منها وما يتطلبه ذلك من دراسة للأسواق وتشجيع على إقامة المعارض ومساندة خلال التفاوض وإعداد العقود والنشرات الترويجية وغير ذلك .
- ٢٣- تشجيع كليات الجامعة وأقسامها العلمية ومراكز البحوث بها على توظيف خبراتهم البحثية في حل المشاكل التي تواجه هذه المشروعات في المحالات المختلفة .
- ٢٤ القيام بالجهود اللازمة لإبراز دور المركز ونشاط المشروعات الصغيرة إعلاميا وما يرتبط بذلك من اتصالات ودراسات متنوعة^(...).

كما قد اشار تقرير لمنظمة العمل الدولية إلي ضرورة أن يكون للجامعات دور في تنمية مهارات الطلاب علي الانتقال لسوق العمل واعدادهم بالكثير من المهارات والمعلومات اللازمة لذلك وذلك من خلال المشروعات الصغيرة التي تدعمها الجامعات وبرامج ريادة الاعمال والحاضنات التكنولوجية^(٥٠).

مما سبق يتضح لنا أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في دعم المؤسسات الصغيرة من خلال مراكز دعم المشروعات الصغيرة والتي توجه وترشد الشباب أصحاب الأفكار المبدعة نحو ثقافة المشروعات الصغيرة وتعمل علي صقل مهاراتهم الأساسية للبدء في مشروعاتهم الجديدة وتعريفهم بمبادئ وأساسيات إدارة المشاريع والركائز الأساسية في بناء شخصية صاحب العمل إلي جانب المهارة في إعداد خطة العمل والحصول علي مصادر التمويل.

رابعا: بعض الاتجاهات العالمية في دعم الجامعات للمشروعات الصغيرة وأوجه الاستفادة منها.

<u>(رابعا: أ) بعض الاتجاهات العالمية في دعم الجامعات للمشروعات الصغيرة</u>

علي الرغم من أن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة من قبل الجامعات تلتقي من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة هذه المشاريع إلى الرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها، كما تلتقي أيضاً بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل جامعة، ومع ذلك فلكل جامعة تجربة تميزها عن تجارب الجامعات الأخرى، وفيما يلي نستعرض بعضاً من تلك الاتجاهات لتوضح لنا كيف استطاعت هذه الجامعات تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة.

* سنغافورة (جامعة سنغافورة الوطنية The National University of (Singapore)

تعتبر جامعة سنغافورة الوطنية مثالا ناجحا لدعم المشروعات الصغيرة وذلك من خلال مركز ريادة الاعمال بالجامعة والذي ساهم في تحقيق تقدما كبيرا في اقتصاد البلاد ونقلة من اقتصاد قائم علي الاستثمار إلي اقتصاد قائم على الاستثمار إلي اقتصاد قائم على الابتكار وذلك من خلال النقاط التالية التي ركز عليها المركز:

- ١- اجراء البحوث المرتبطة بالمجتمع المحيط وحل مشكلاته وخصوصا
 الموضوعات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة بحيث تكون محور لأبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- ٢- يقوم المركز بتسجيل براءات الاختراع والترخيص للتكنولوجيا الجديدة .
- ٣- القيام بتسويق المنتجات التكنولوجية التي يتم تسجيلها في المركز من قبل
 الشركات الصغيرة.
 - ٤- القيام بجذب الابتكارات والافكار الابداعية الجديدة.
 - ٥- إجراء تعاون مع الجامعات الأخرى في دول آسيا في نفس المجال (٥٠).

ونلاحظ مما سبق أن أهم ما يميز تجربة جامعة سنغافورة الوطنية القيام بتسويق المنتجات التكنولوجية التي يتم تسجيلها في المركز لان مشكلة التسويق تعتبر من اهم وأكبر المشكلات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة.

* استراليا

بدأ الاهتمام من قبل الجامعات الاسترالية بدعم المشروعات الصغيرة عام ١٩٩٠م ^(٢٥)، وحاليا يوجد في استراليا اربع جامعات يوجد بها مراكز لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة هي

- Deakin University Centre for Entrepreneurship, Innovation and Community.
- Edith Cowan University Small to Medium Enterprise Research Centre.
- University of Western Australia Centre for Entrepreneurial Management and Innovation.
- Victoria University Small Business Research Unit.^(or)

وتقوم الجامعات السابقة بدعم المشروعات الصغيرة من خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها لأصحاب المشروعات الصغيرة كذلك من خلال قيام تلك المراكز بإجراء بحوث تركز على البحوث التطبيقية في ذلك الجانب ومناقشة المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في المجتمع المحيط وكيفية حلها ووضع استراتيجية شاملة للمشاريع الصغيرة كجزأ لا يتجزأ من استراتيجية الجامعة إلى جانب القيام بما يلى:

- ١- تشجيع الطلاب وخصوصا في كليات إدارة الاعمال علي القيام بالمشاريع
 الصغيرة وتقديم الدعم المالي لهم بالاشتراك مع الحكومة.
- ٢- دمج برامج عن المشروعات الصغيرة وكيفية القيام بها في المناهج الدراسية.
- ٣- إعطاء أولوية للمشروعات البحثية التطبيقية التي تقوم علي دعم المشروعات
 ١٢ الصغيرة.
 - ٤- التركيز في الدورات التدريبية التي تجريها علي ما يلي:
 - تنمية التفاعل بين أصحاب المشروعات الصغيرة وبعضهم البعض.
- تنمي لدي أصحاب المشاريع الصغيرة المهارة في معرفة الطرق المختلفة لزيادة الربح.
- التدريب علي المهارات المختلفة التي يحتاجها أصحاب المشاريع الصغيرة في كل مرحل من مراحل المشروع.
- القيام بعمليات التقييم المستمر لأداء تلك المشروعات اذا ما تقدم مالك المشروع بطلب بإجراء ذلك.
- تدريب أصحاب المشاريع الصغيرة علي كيفية وضع دراسات الجدوى لمشاريعهم.
- تدريب أصحاب المشاريع الصغيرة علي كيفية وضع خط استراتيجية متسلسلة لمشروعاتهم وفق خطة زمنية محددة مع تحديد احتياجات كل مرحلة.
 - توفير مستشار لكل مجموعة من المشاريع من الجامعة.
- أن يكون محور البرامج التدريبية مرتبط بالمشروعات بمعني أن كل دورة تدريبية ترتبط بموضوع معين محدد.
 - تقوم الحكومة بدعم تلك الدورات التدريبية.

- أن يكون المدربون ذوي خبرة في مجال الأعمال التجارية.
- أن يتم التخطيط لتلك الدورات بين الجامعة وبين منظمات الاعمال التجارية (١٠).

ومما سبق يتضح لنا أن أهم ما يميز تجربة الجامعات الاسترالية في مجال دعم المشروعات الصغيرة هو دمجها لبرامج عن المشروعات الصغيرة في المناهج الدراسية كذلك توفير مستشارين من الجامعة للمشروعات الصغيرة أيضا تقييم تلك المشروعات كل فترة زمنية.

* صربيا (جامعة بلجراد University of Belgrade)

تمتلك جامعة بلجراد العديد من وسائل التعاون ما بين الصناعة والجامعة من بينها حاضنة للأعمال التكنولوجية تابعة لكلية التقنية بالاشتراك مع أربع كليات اخري داخل الجامعة، كذلك مركز للريادة والابتكار تابع لكلية الهندسة، إلي جانب مركز لدعم المشروعات الصغيرة تابع للجامعة⁽⁰⁰⁾ تتمثل مهامه فيما يلي:

- انشاء قاعدة بيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة في المجتمع المحيط بالجامعة.
 - عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل .
 - القيام بعمليات التدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- القيام بالتنسيق ما بين أصحاب المشروعات الصغيرة والهيئات المالية
 الداعمة مثل الحكومة والبنوك وغيرها من أجل توفير الدعم المالي لتلك
 المشاريع.
 - تقديم المشورة بأنواعها المختلفة لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- القيام بدراسات الجدوى، إلي جانب توفير الخدمات المطبعية من فاكس وانترنيت وغيرها.
 - حماية حقوق الملكية للأفكار الجديدة والرائدة.
 - نشر نتائج البحوث الناجحة التى يتم اجرائها في المركز.

- التنسيق ما بين أكثر من مالك للقيام بمشروع واحد معا.
- محاولة تسويق المنتجات لتلك الشركات وتوفير المعارض للقيام بذلك.
- التنسيق ما بين أصحاب المشاريع الكبيرة وتلك المشاريع الصغيرة اذا ما
 كانت مخرجاتها هي مدخل لتلك المشروعات^(٢٥).

نلاحظ مما سبق أن من أهم ما يميز جامعة بلجراد في مجال دعم المشروعات الصغيرة هو محاولتها التنسيق ما بين أصحاب المشروعات الصغيرة والكبيرة وذلك إذا ما كانت مخرجاتهم تصلح كمدخلات لتلك المشروعات، إلي جانب قيام مركز دعم المشروعات الصغيرة التابع للجامعة بالتنسيق مع الهيئات المالية الداعمة للمشروعات الصغيرة في محاولة من الجامعة لتوفير الدعم المالي لتلك المشروعات.

<u>(رابعا ب) أوجه الاستفادة من الاتجاهات السابقة</u>

من خلال استعراضنا للاتجاهات السابقة في مجال دعم الجامعات للمشايع الصغيرة، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة قد حظيت برعاية كبيرة من قبل تلك الجامعات والتي يمكن الاستفادة منها فيما يلي:

- ١- قيام مراكز دعم المشروعات الصغيرة بالجامعات بالتسجيل لبراءات الاختراع والترخيص للتكنولوجيا الجديدة كما هو متبع في جامعة سنغافورة الوطنية وجامعة بلجراد.
- ٢- اجراء البحوث المرتبطة بالمجتمع المحيط وحل مشكلاته وخصوصا الموضوعات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة بحيث تكون محور لأبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كما هو متبع في جامعة سنغافورة الوطنية.
- ٣- إيجاد طرق مختلفة لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة التابعة للجامعة سواء بإقامة معارض أو غيرها.
- ٤- القيام بعمليات التقييم المستمر لأداء المشروعات الصغيرة في المجتمع
 ١ المحيط كما هو متبع في مراكز تنمية المشروعات الصغيرة بأستراليا.

- ٥- التنسيق ما بين أصحاب المشاريع الكبيرة و المشاريع الصغيرة اذا ما كانت
 مخرجاتها هي مدخل لتلك المشروعات كما هو متبع في جامعة بلجراد.
- ٢- توفير مستشار لكل مجموعة من المشروعات الصغيرة كما هو متبع في مراكز دعم المشروعات الصغيرة بالجامعات الاسترالية.
- ٧- التنسيق ما بين أصحاب المشروعات الصغيرة والهيئات المالية الداعمة مثل
 الحكومة والبنوك وغيرها من أجل توفير الدعم المالي لتلك المشاريع
 كما هو متبع في جامعة بلجراد.
- ٨- دمج برامج عن المشروعات الصغيرة وكيفية القيام بها في المناهج الدراسية وخصوصا في كليات إدارة الاعمال وغيرها كما هو متبع في الجامعات الاسترالية.
 - ٩- انشاء قاعدة بيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة في المجتمع المحيط
 بالجامعة كما هو متبع في جامعة بلجراد.
- ١٠- القيام بالدورات التدريبية التي تنمي مهارات مالكي المشروعات الصغيرة، وورش العمل والمؤتمرات كما هو متبع في جميع الاتجاهات السابقة.

وبصفة عامة نلاحظ من الاتجاهات السابقة أن العنصر البشري يمثل أساس العملية الإنتاجية وأساس نجاح المشروعات الصغيرة، وبالتالي فإن علي الجامعات أن تقوم بالتركيز علي عقد دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها، وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي بالتالي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي.

خامسا: التجربة المصرية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ١٩٩١م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام١٩٩٨م أكثر من ٨٦ ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار أميركي، منها٤٥ ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)^(٥٧).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي ٥٣٪من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب ١٨ مليون دولار وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩٪ من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٨٠٪ من إجمالي القيمة المضافة ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل^(٨٥).

وعلي الرغم من الجهود السابقة الا أن المشروعات الصغيرة في مصر تواجه العديد من المشكلات منها:

- افتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات خبرة التعامل مع الوحدات المصرفية.
- افتقار اغلب القائمين على المشروعات الصغيرة إلى الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية .
 - الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية .
 - صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات.
- عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائي^(٥٩).

إلا أن الاهتمام بحل مشكلات المشروعات الصغيرة قد ازداد في الفترة الأخيرة مما دفع العديد من الجامعات المصرية إلي المشاركة في ايجاد حل لتلك المشروعات من خلال إنشاء مراكز لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة تابعة للجامعات منها:

- ١- مشروع الطرق المؤدية للتعليم العالي التابع لكلية الهندسة جامعة القاهرة وهدف المشروع إلى رفع مهارات الطلاب والخريجين من الجامعات المختلفة لمساعدتهم على الاندماج السريع في المجتمع وصقل مهاراتهم بما يتناسب مع حاجة البحث العلمي وسوق العمل وخاصة في مجال المشروعات الصغيرة وريادة الاعمال، ويدير المشروع مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بكلية الهندسة – جامعة القاهرة^(١٠).
- ٢- مركز مبارك لتنمية المشروعات الصغيرة بجامعة جنوب الوادي والذي أنشئ بهدف دعم الحاصلات التصديرية وإنشاء مزرعة المشروعات الصغيرة للحاصلات التصديرية^(١١).
 - ٣- وحدة دعم وتنمية المشروعات الصغيرة بجامعة عين شمس^(١٢).
- ٤- مركز دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكلية الهندسة جامعة المنصورة^(١٣).
 - مركز المشروعات الصغيرة جامعة حلوان⁽¹¹⁾.

إلا أن جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد لا يوجد بها مركز لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة علي الرغم من حاجة المحافظة الشديدة لقاطرة للتنمية يتم التعاون فيها ما بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية مما يعمل علي التقليل من نسبة البطالة ويزيد من فرص تشغيل الشباب، لذلك تم وضع الرؤية المقترحة التالية.

سادسا: الرؤية المقترحة لدعم جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة بالمحافظة

تمتلك محافظة الوادي الجديد موارد طبيعية عديدة، فضلا عن توفر الايدي العاملة وبالرغم من ذلك فإن مشكلة البطالة تتفاقم بالمحافظة، مما جعلها من المحافظات الطاردة للسكان، فضلا عن كون المحافظة سوق عطشى للمشاريع بمختلف أحجامها ومجالاتها لذلك تقترح الدراسة الرؤية المقترحة التالية.

الأهداف

تستهدف الرؤية المقترح إقامتها تحقيق ما يأتى:

- مساهمة الجامعة الفاعلة في المشاركة وبناء اقتصادي وطني متماسك وفق أسس ومعطيات علمية.
- ۲. المساهمة في نقل التقنية وبخاصة تقنية المعلومات والاتصالات التطبيقية والصناعية من الجامعة إلى داخل المشروعات الصغيرة.
- ۳. تعريف الجهات الاستثمارية بالإمكانات الحقيقية من موارد مادية وبشرية داخل المحافظة.
 - الهيكل التنظيمي للمركز المقترح

قترح الدراسة أن يكون الهيكل التنظيمي للمركز المقترح مكون من لجنة من الخبراء علي مستوي المحافظة وأساتذة من الجامعة في مختلف التخصصات إلي جانب ممارسين من المحافظة وعدد من رجال الأعمال، وتقوم تلك اللجنة بدراسة وتشخيص وتوصيف المشاكل الحالية التي تواجه المحافظة، واحتياجات المحافظة من المشروعات الإنتاجية المختلفة، والموارد المتوفرة، إلي جانب تحديد المشروعات التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك، ثم تحديد المشاكل التي تواجه المشروعات المعيرة من ناحية الإنتاج والتسويق والعمالة، وتحليلها حسب الجهة المتخذة للقرار كذلك تحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لتلك المشروعات لمتراكل التي تواجهها وهل تحتاج دعماً نقدياً أم فنياً.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمركز المقترح التابع لفرع الجامعة من ثلاث مستويات: مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والمدير، ويعد المدير هو العماد الرئيس لها وهو المسئول عن إدارة الأعمال اليومية ويعاونه طاقم إداري فني يضم محاسب وأخصائي تسويق وسكرتير، علي أن يتكون المركز من الفرق الآتية:

- فريق عمل لمعالجة مشكلات التمويل: يتكون أعضاؤه من ممثلين عن الجهات التمويلية الحكومية منها والخاصة، وتكون مهمته الأساسية إزالة العقبات التي تواجه المستثمر الصغير للحصول على التمويل، ووضع إطار موحد تعمل على ضوئه جميع الجهات المعنية.
- فريق عمل للتطوير والتدريب والتأهيل: تكون مهمته إعداد برامج تدريبية وتأهيلية تسدد احتياجات المستثمر، ويكون أعضائه من الجهات التي تقدم خدمة التدريب والتطوير بالجامعة.
- فريق عمل (المشورة الفنية) يكون من مهامه دراسة السبل المثلى لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية والمحاسبية والتسويقية لأصحاب المنشآت الصغيرة.
- فريق عمل (إنشاء قواعد البيانات والمعلومات) تكون من مهامه جمع وترتيب وتصنيف قواعد البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة، ويتكون بعض أعضاؤه من ممثلين عن الجهات التي لديها قواعد بيانات خاصة بالمنشآت الصغيرة مثل وزارة العمل والشئون الاجتماعية.
- فريق عمل (تبسيط الإجراءات الحكومية) تكون مهمته دراسة كافة الإجراءات التي تنظم أعمال المنشآت الصغيرة ، ومحاولة تبسيطها واختصارها ، ووضع بعض التشريعات التي من شأنها أن تشجع وتحفز الاستثمار في المنشآت الصغيرة ، ويكون بعض أعضاؤه ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة.

المستفيدون

تقترح الدراسة أن يكون خريجي جامعة أسيوط فرع الوادي الجديد هم الشريحة الأولى بالرعاية، وعلى ذلك يمكن أن توضع بعض المعايير لاختيارهم كأن تتراوح أعمارهم من ٢١ – ٤٥ سنة، مع إعطاء الأولية إلى خريجي الجامعات الذين تتضمن مشاريعهم أفكارا يمكن تحويلها لمشروعات واعدة، بالإضافة إلى شريحة المبتكرين والموهوبين والذين هم بحاجة إلى تمويل ودعم فني وإداري لإخراج ابتكاراتهم إلى حيز الوجود كمنتجات جديدة تتمكن من غزو الأسواق وتسد حاجة المحافظة من الاحتياجات المختلفة.

الخطوات المقترحة التي ينبغي أن يتخذها المركز

- ١. إجراء مسح شامل ودقيق لقطاع المشروعات الصغيرة مع تكوين ملفات معلومات عن منتجاتها وحصصها السوقية وإمكاناتها.
- ٢. إعداد خريطة استثمارية للمحافظة تتيح للراغبين معرفة فرص الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة وتكون همزة وصل تيسر إجراءات تحفيز الاستثمار وتذليل الصعاب والعقبات التي تقف أمام المستثمرين.
- ٣. إعداد ونشر الإحصائيات التفصيلية للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة بالمحافظة، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك، وإنشاء بنك معلومات للمشروعات الصغيرة، مع تحفيز البحث العلمي التطبيقي المرتبط بالمشروعات الصغيرة بالمحافظة على أن يتم تناولها للوصل إلى أفضل وضع ممكن في اقل وقت وبأقل تكلفة.
- ٤. التدريب في شكل برامج موجة لأهم أنشطة المشروعات الصغيرة بالمحافظة والذي يتضمن تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات العصرية التي تساير التقدم العلمي بدلا من خضوعهم للعادات والتقاليد، ويشمل التدريب كل من العمالة وأصحاب العمل.
- ٥. الإعلان من خلال أجهزة الأعلام عن أماكن التدريب ووضعها بموقع
 ١لجامعة في الانترنت حتى تكون هذه البرامج سهلة الاستخدام.
- ٢. وضع نظام للتقويم يتم تطبيقه بنهاية كل عامين يكون من مؤشراته عدد المشاريع التي تم تنفيذها وتحديد الناجح منها ونسبة ارباحها وعدد الاشخاص المتقدمين من أجل إقامة مشروعات جديدة تابعة للمركز، وعدد فرص العمل التي تم توفيرها.
 - ١٤ إقامة معارض لبيع المنتجات يكون للجامعة جزء من عائدها.

٨. إعادة النظر بالمناهج التعليمية بحيث تتلاءم مع حاجات سوق العمل وإعادة
 ١لنظر بمحتويات هذه البرامج والتركيز على الثقافة الإبداعية.

٩. وضع مواصفات للجودة للشركات الصغيرة التابعة للمركز.

نماذج لبعض المشروعات الصغيرة المقترحة بالمحافظة

وفقا للموارد المتوفرة في محافظة الوادي الجديد تقترح الدراسة بعض المشروعات الصغيرة التي يمكنها أن تساهم بدور إيجابي في تحقيق التنمية المتوازنة في قطاع الزراعة والصناعة والتعدين من خلال الاتي :

بالنسبة للزراعة: تقترح الدراسة أن تكون كلية الزراعة بالوادي الجديد من الهيئات الداعمة لتلك المشروعات وهي

- ١- مشروع تجهيز وتعبئة التمر والبلح الجاف وهي وسيلة من وسائل تصنيع التمور ونموذج بسيط للمشروعات الصغيرة في محافظة الوادي الجديد، ومن ثم علينا أن نضع نصب أعيننا العمل على زيادة زراعة النخيل وإنتاج التمور بالمحافظة.
- ٢- مشروع تصنيع عسل التمر (الدبس) وهو من المشاريع التي تنتج الدبس ومربي البلح وعجينة التمور وأصناف متعددة من الحلوى ويبدأ كمرحلة أولى من التشغيل في إنتاج دبس التمر
 - ۳– مشروع تصنيع مربات البلح .
- ٤- مشروع منتجات صناعة الجريد، والمشروع المقترح يتجه إلي استخدام تقنيات متعددة للحصول على العديد من المنتجات المصنوعة من الجريد، و يتجه المشروع في مراحله الأولي إلي إنتاج أرابيسك الجريد والأثاث المكمل والمنزلي (كراسي أنتريه خفيف) ومنضدة منزلية صغيرة.
 - ٥- مشروع تربية الابل.
 - ۲- مشروع زراعة نباتات طبية.

بالنسبة للتعدين والصناعة: تقترح الدراسة أن تكون كلية العلوم بفرع الجامعة هي الجهة الداعمة لتلك المشروعات، ونقترح بعض النماذج التالية للمشروعات الصغيرة:

- مصنع ادوية يعتمد على النباتات الطبية الصحراوية المتوفرة بالمحافظة.
 - مشروع إنتاج مشغولات ديكورية من الرخام الطبيعي و الألباستر.
 - مصنع انتاج السجاد و الموكيت.
 - مصنع للزجاج من الرمال البيضاء.
 - مصنع للفخار والمشغولات اليدوية.
- ٢. مصنع لإنتاج البويات للأغراض المنزلية وكذلك إنتاج الصبغات المختلفة التي تستخدم في الأنشطة الصناعية وتدعمه كلية العلوم بالوادي الجديد.

التقدم للمشروع

تبدأ عندما يتقدم الراغب بالقيام بمشروع مدعوم من ذلك المركز إلى مدير المركز بطلب وتعبئة نموذج أوّلي يعطي فكرة ومعلومات مختصرة عن المتقدم ومؤهلاته وخبراته ونوع وطبيعة المشروع المطلوب اجرائه والمساحة المطلوبة وعدد العمال بالإضافة إلى حجم الاستثمار وقيمة القرض المطلوب، وعلى ضوء هذه المعلومات يتم قبول أو رفض المشروع بواسطة مدير المركز.

وفي حالة قبول المشروع يقوم صاحب المشروع بعمل دراسة جدوى اقتصادية، ثم يتم التعاقد عند قبول المشروع موضحا فيه كافة تفاصيل.

ويجب أن توضع مجموعة من المعايير للمشروعات التي يتم قبولها مثل أن يكون المنتج ذا صبغة تقنية وخاماته متوفرة محليا وأن يكون مقبولا تسويقيا ويغطي احتياجا فعليا بالسوق، وان يكون مقبولا بيئيا ولا ينتج عنه ملوثات ضارة.

التدريب

تقترح الدراسة أن يقسم هذا البرنامج التدريبي إلى مرحلتين زمنيتين متتاليتين وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى تستهدف تعريف المتدرب بكيفية إعداد دراسات الجدوى
 الاقتصادية ،الدراسات الفنية ودراسة السوق بالإضافة إلى كيفية إنشاء
 المشروع بطريقة مبسطة.
- المرحلة الثانية من التدريب تستهدف تعريف المتدرب (في حالة موافقة الجهة المولة) على طرق اختيار الموقع وشراء المعدات وإدارة المشروع.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية مشاركة الجامعة في تنمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في نجاح الرؤية المقترحة منها:

- .١ أن توفر الجامعة الاعتمادات المالية المناسبة لهذه المراكز لإدارتها وكذلك
 عدد من الخبراء والموظفين لديهم خبرة في مجالات السوق.
- ٢. أن تزود الجامعة هذه المراكز بالأجهزة والمعدات الحديثة التي تؤهلها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

المراجع

- ١. إبراهيم عبد الرافع السمادوني وسهام ياسين أحمد، تفعيل دور عضو هيئة
 التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية
 التربية، جامعة الأزهر، ع١٢٧، الجزء الأول، أكتوبر ،٢٠٠٥م، ص١٧ .
- ٢. عمر الأسعد، الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠ الواقع والتصورات المستقبلية، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية بعنوان التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام ٢٠٠٠، جامعة صفاء، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية بالأردن، ٢٦ ١٨ فبر اير ١٩٨٨م.
- ۳. وزارة التعليم العالي، الوظيفة الثالثة للجامعات، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الوكالة العامة للتخطيط والاحصاء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م، ص ١٠.
 - ٤. المرجع السابق، ص ٢٥.
- 5. Saad Darwish, The Role of Universities in Developing Small and Medium Enterprises SMEs: Future Challenges for Bahrain , International Business and Management, Vol. 8, No. 2, 2014,p.71.
- ٢. نجلة مرتجي، الدور غير التقليدي للجامعات المصرية للمساهمة في حل مشكلة البطالة في ظل اقتصاد السوق(مدخل النمو العادل) – نموذج جامعة حلوان ،ورقة عمل مقدمة إلى جامعة اليرموك، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حلوان، ص ٤.
- 7. Saad Darwish, op. cit, p. 71.
- ٨. بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢ ، العدد الثاني، ٢٠٠٦م ، ص١.
- ٩. عبد الفتاح غازي الصوراني، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة – فلسطين، يونيو ٢٠٠٥م.

10. Plechero, M, The role of local universities in improving traditional SMEs innovative performances: The Veneto region case ,Lund University., Paper no. 2009/11,2011.

المنشأت مجيد حسن، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠٠٨م، ص ١٢١.

- ١٢. توصيات مؤتمر دور الاتحاد الاوربي في التعليم، كلية الهندسة، جامعة
 القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤م.
- توصيات مؤتمر ربط البحوث بالصناعة من أجل تنمية ونهضة المجتمع،
 المنظمة العربية للصناعة والتعدين بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع
 جامعة بني سويف، قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة بني سويف، ٢٤ مارس
 ٢٠١٣م.
- 13. Saad Darwish, op.cit, pp. 70-77
- 14. Tijana Mitanosk & others, Developing SMEs through University Support Centers: a Comparative Analysis, Management Journal for Theory and Practice Management, 2013.

١٥. خليل عبد الفتاح حماد، دور كلية العلوم والتكنولوجيا في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة، المؤتمر العلمي الأول بعنوان دور الكليات والجامعات في خدمة المجتمع، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، خان يونس، فلسطين،
 ٢٢ – ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٣م، ص١٠٠.

16. Ariana Çepani, The contribution of University in developing Entrepreneurial potential of the SMEs sector in Albania, International Symposium on Learning Management and Technology Development in the Information and Internet Age, The convergent paths of Public and Private Organizations, University of Bologna November 2002.

۱۷. بیان حرب، مرجع سابق، ص ۱۱٦.

- 18. White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan, 2003.
- 19. European commission, Observatory of European SMEs 2002, SMEs in Europe, SMEs in focus, main results from the 2002 observatory of European SMEs, Enterprise publications, No.2,2002, p 222.

- ٢٠. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٤م، ص٢.
- ٢١. حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٢م، ص٣.
- ٢٢ . ايمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، قليوب، ٢٠٠٥م، ص ١٩ .
 - ۲۳. حسان خضر، مرجع سابق، ص۲.
- ٢٤. حسين عبد المطلب الاسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٧.
- ٢٥. خليفة العبري، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة بعنوان دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، سلطنة عمان، ٢٠٠٥م، ص٢.
- ٢٦. سحنون سمير وبونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقي الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، ١٦- ١٧ ابريل ٢٠٠٦م، ص ٢٤٢.
- ٢٧. محمد حامد الصياد، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٦م، ص١٤.
- ٢٨. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سابق، ص ٩.
- ٢٩. ماهر المحروق ومقابلة إيهاب، المشروعات الصغيرة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة، عمان، أيار ٢٠٠٦، ص٦.
- ٣٠. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء. للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٢٩.

- ٣١. عبد الرحمن بن عنتر وأسماء رحماني، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ١٤– ١٥ مارس ٢٠١٠م، ص ١.
- ٣٢. عبد الستار محمد العلى وفايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م ، ص ٦٧.
 - .٣٣ ماهر المحروق ومقابله أيهاب، مرجع سابق، ص ٣٠
- 34. A fair globalization, creating opportunities for all- ilo, World Commission on the Social Dimension of Globalization, Geneva, Switzerland, April 2004, p.86.
- ٣٥. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة، مصر، ٢٠٠٨م، ص١٩.
- ٣٦. محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م، ص١٦.
- ٣٧. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣م، ص ١٣.

38. A fair globalization, op.cit, pp.108-112.

- ۳۹. حسان خضر، مرجع سابق، ص۳
- ٤٠ جمال حسين، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة إنشاء مصرف سورية للمشروعات
 ١٤ الصغيرة، هيئة مكافحة البطالة، سورية: ٢٠٠٣م، ص٢
- ٤١. ايهاب عبد الكريم، سوق الأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر، ٢٠٠٥م، ص ٢.
- ٤٢. معراج هواري ومجدل أحمد، إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمارك، العدد ٣، السنة الأولى، الدنمارك، ٢٠٠٧م، ص ٤٢.

- 43. Report about the development in the Middle East & North Africa, the international bank for reconstruction and development ,The World Bank, 2003 .pp 11-12
- 44. Tipple, N& others, Interaction between HEIs and SMEs the student perspective. Proceedings of the HEA STEM Learning and Teaching Conference,2012,p.52.
- 45. Saad Darwish, op.cit,p.70.
- Hendry, C , Understanding relationships between universities and SMEs in emerging high technology industries: The case of OPTOelectronics., International Journal of Innovation Management, 2000,pp. 51-75.

٤٧. نجلة حسين مرتجى، المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي

تجربة جامعة حلوان، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة، ٩- ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٩.

- ٥١. ____،الدور غير التقليدي للجامعات المصرية للمساهمة في حل مشكلة البطالة في ظل اقتصاد السوق مدخل النمو العادل- نموذج جامعة حلوان مرجع سابق.
- 52. Viral, M., & others,. International Labour Office. Small Enterprise Programme, Job Creation and Enterprise Development Department, Geneva,2009.

- 53. Poh-Kam Wong & others, Towards an "Entrepreneurial University" Model to Support Knowledge-Based Economic Development: The Case of the National University of Singapore, World Development Vol. 35, No. 6, pp. 941–958, 2007.
- 54. Landström, H& others, Entrepreneurship: Exploring the knowledge base., Research Policy 14(7),2012,pp. 1154-1181.
- 55. Tim Mazzarol, How do Australia's universities engage with entrepreneurship and small business?, CEMI Discussion Paper Series, DP 1401, Centre for Entrepreneurial Management and Innovation,2014,p.12.
- 56. Dawe, S., &, Nquyen, N., Education and Training that Meets the Needs of Small Business: A Systematic Review of Research. Adelaide, National Centre for Vocational Education Research,2007.
- 57. http://www.bg.ac.rs/en/
- 58. Tijana Mitanosk, op.cit, pp. 17-21.

٥٩. سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير

المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة

الاقتصاد، فلسطين، ٢٠١٠م، ، ص ص ٣١- ٣٣.

.٦٠ المرجع السابق، ص٣٢.

٦١. ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بارقة أمل للاقتصاد المصري، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري،

القاهرة، مارس ٢٠٠٩م، ص ص ٤- ٥.

62. http://pathways-egypt.com/

- 63. <u>http://www.svu.edu.eg/arabic/links/service/sermbrk.htm</u>
- 64. <u>http://www.asu.edu.eg/arabic/article.php?action=show&id=6968</u>
- 65. <u>http://www2.mans.edu.eg/arabic/env/admin-soc-serving/spec-</u>units-pecialty/03-eng/04-support-industries/MUCH.htm
- 66. www.helwan.edu.eg/project%20center/p4.doc